



التشيعي مترشداً جانياً آخر من الجلسة



بين الرئاسة والأمانة

المجلس يوافق على توزيع تقرير «المحاسبة» بشأن مناقصة الأنابيب على النواب

إقرار مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي

■ الحويلة : هناك
ضرر وهدر على
المال العام بسبب
الأوامر التغييرية
التي تصل إلى
نسبة 100 %



حوار وزاري



خليل العبدالله متحدثاً

■ الرويعي : نتكلم
بهذا القانون
المهم ولكن ما
يحرزنا أننا لانجد
أحد في قاعة
عبدالله السالم

الكويتي في لندن والمكاتب
الأخرى حول العالم وكذلك
مناقشة التقرير الثاني للجنة
حماية الأموال العامة في
شان ما تضمنته تقرير ديوان
المحاسبة عن المخالفات التي
شابت بيع بعض العقارات
المملوكة للهيئة العامة
للاستثمار المدرج على جدول
أعمال الجلسة».

وأضاف الغانم أن المجلس
ناقش طلب الحكومة عقد
الجلسة السرية واستمع إلى
ميررات هذا الطلب وما يمكن
أن تتعرض له الاستثمارات
الخارجية من أضرار ثم صوت
المجلس على طلب الحكومة
حيث كانت غالبية التصويت
الموافقة على طلب السرية.
وأشار الغانم إلى أن المجلس
بدأ بعد ذلك المناقشة حيث قدم
مقرر لجنة التحقيق بأوضاع
مكتب الاستثمار في لندن ثم
مقرر لجنة حماية الأموال
العامة تقريرهما ثم تحدث
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية ووزير النفط
بالوكالة انس الصالح ثم
تحدث النواب الحضور وفي
نهاية الجلسة وافق المجلس
على إحالة التقريرين وما
تضمنهما من توصيات إلى
الجلسة العلنية «عقد مجلس
الحكومة بنتيجة تصويت 21
من 41 من الأعضاء الحضور.
ورفع الرئيس الغانم
الجلسة إلى صباح يوم 12
أبريل المقبل

وزير المالية: يمان الموضوع
يتعلق بالحالة المالية للدولة
أطلب تحويل الجلسة سرية .
الغانم : تخلي القاعة .
وأحال مجلس الأمة في
جلسته التكميلية اليوم
الأربعاء إلى الحكومة تقرير
لجنة التحقيق البرلمانية
في أوضاع مكتب الاستثمار
الكويتي في لندن والمكاتب
الأخرى حول العالم وتقرير
لجنة حماية الأموال العامة
البرلمانية في شان ما تضمنته
تقرير ديوان المحاسبة عن
المخالفات التي شابت بيع
بعض العقارات المملوكة
للهيئة العامة للاستثمار
والتوصيات البرلمانية
بشأنهما.
وقال رئيس مجلس الأمة
مرزوق الغانم عقب استئناف
الجلسة العلنية «عقد مجلس
الأمة جلسة سرية بناء على
طلب الحكومة وذلك لمناقشة
تقرير لجنة التحقيق في
أوضاع مكتب الاستثمار

■ مطيع : القانون يحتاج إلى إعادة نظر ويجب إعادته مرة أخرى للجنة المالية والاقتصادية

■ عبد الصمد : القانون مهم جداً فالحالي أكل الدهر عليه وشرب وبه ملاحظات كثيرة من «المحاسبة»

باستكمال التحقيق.
يوسف الزلزلة : اقترح عدم
المناقشة لتقرير لجنة المرافق
العامة في شان تأجيل تشكيل
المجلس البلدي ..فهو مرسوم
صدر منذ ٢٠١٣ ويوافق
المجلس.
يجري التصويت، ويوافق
المجلس على التقرير باجماع
الحضور ٤٣ عضواً .. ويحال
إلى الحكومة .
المجلس ينتقل إلى مناقشة
تقرير لجنة التحقيق في شان
استثمارات مكتب لندن .

وتلا الأمين العام طلباً ثانياً
في شان توزيع تقرير ديوان
المحاسبة بشأن الأنابيب
النفطية .
الوزير الشيخ محمد العبد
الله : الحكومة ترحب بتنفيذ
الطلب ولانية لدى الحكومة
أن تخفي شيئاً عن المجلس
لوقر إلا أن الديوان لم يتم
بما تم تكليفه بشأن المعنيين
للتسبين بالخطأ الذي
كشفها الديوان وسنقوم
بمحاسبة من يتبت ادائته
وكلفنا الفتوي والتشري

أن تقدم تقريرها في مدة لا
تجاوز شهرين .
المجلس ينتقل إلى مناقشة
التقرير التكميلي للجنة
المرافق العامة في شان تأجيل
تشكيل المجلس البلدي .
ويقرر المجلس أن يتم
مناقشة تقرير لجنة التحقيق
في استثمارات مكتب لندن
بعد الانتهاء من تقرير تشكيل
المجلس البلدي .
المجلس يوافق على مرسوم
تأجيل تشكيل المجلس البلدي
ويحيله إلى الحكومة .

ملاحظات ديوان المحاسبة
تتعلق بقانون المناقصات
..وبعض المسؤولين في
الحكومة يرسلون إلى لجنة
المناقصات المركزية معلومات
مغلوبة ويجب التركيز
على هذه القضية ويجب أن
يعاد القانون إلى اللجنة
للمالية والاقتصادية لمزيد من
الدراسة والأخذ بالتعديلات
التبائية .
المجلس يوافق على رد
القانون إلى اللجنة لبحث كل
التعديلات المقدمة عليه على
الدهر عليه وشرب وكثير من

بقوانين حينما يأتي طلب
باستدراج العروض تقوم
اللجنة بذلك ونقض العروض
أمام الجهة لدراستها ويتم
الترسية على أقل الأسعار
ولا يذهب المشروع إلى ديوان
المحاسبة إلا بعد قيام اللجنة
بالتربية والتحقق من وجود
ميزانية للمشروع
..وإذا تبين ديوان المحاسبة
يبحث المشروع قبل الترسية
قالقرار راجع لكم حلوله
بالقانون الآن.
أحمد مطيع :مشروع المطار
ثارت حوله شبهات ولا يعقل
أن تكون مشاريع تنموية
كمشروع المطار ويكون مع ٣
تجار ويحددون الأسعار -
الغانم :ترفع الجلسة
للصلاة .
استأنف الرئيس مرزوق
الغانم عقد الجلسة .
عبدنسان عبد الصمد
:القانون مهم جداً خاصة
وإن القانون الحالي أكل
الدهر عليه وشرب وكثير من

أخفاقهم في التنفيذ يجب أن
تؤخذ الأموال التامينية منهم
فأين تذهب هذه الأموال وهل
يستفاد منها في المشروع ..و
المشاكل تكمن في عدم وجود
عقوبات صارمة لردع هؤلاء
المقاولين حتى لا يتجرؤوا
على المواطن البسيط أما إذا
يتجرؤون على الحكومة
فالحكومة قادرة على أن
تدافع عن نفسها.

أحمد مطيع :القانون يحتاج
إلى إعادة نظر ويجب إعادته
مرة أخرى للجنة المالية
والاقتصادية ،فما يحصل
الآن بالنسبة للترسية يكون
على الشركات التي أسماؤها
رثائه في الكويت بعيداً عن
أقل الأسعار مثل المشكلة التي
صايرة في مشروع المطار
..ويجب على لجنة المناقصات
أن تحترم رأي ديوان
المحاسبة في مشروع المطار
وإن يتم إلغاء هذا المشروع
ويتم إعادة طرحه ..وأطالب
بضرورة إلغاء نظام الوكيل
..وعن الأوامر التغييرية في
المشروعات فإنه يجب ألا
تتجاوز 5% ..فلا يعقل أن
تفوق في بعض الأحيان قيمة
العقد ،ولابد أن تكون هناك
شفافية واضحة من أعضاء
لجنة المناقصات المركزية.
الوزير الشيخ محمد العبد
الله :بخصوص مناقصة المطار
ليكن معلوماً لكافة أن لجنة
المناقصات المركزية محكومة



الطريجي متكلماً



مطيع ينادي بدلاوه